


بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA



اجتماع الجمعية العامة
العادية الستون
(الاجتماع الأول)





جدول الأعمال الجمعية
العامة العادية الستون
(الاجتماع الأول)



يسر مجلس إدارة بنك الجزيرة دعوة مساهميه الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية الستون (الاجتماع الأول)

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

1. التصويت على تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.
2. التصويت على القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.
3. التصويت على تقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.
4. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.
5. التصويت على تعيين مراجعي الحسابات للبنك من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول والثاني والثالث والسنوي من السنة المالية 2020م وتحديد أتعابهم.
6. التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بإجمالي وقدره 246 مليون ريال سعودي بعد خصم الزكاة للأسهم المستحقة البالغ عددها 820 مليون سهم، بواقع 0.30 ريال سعودي للسهم الواحد وبنسبة 3% من القيمة الاسمية للسهم. على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم والمقيدين في سجل مساهمي البنك لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، وعلى أن يتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً. (مرفق)
7. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه أيضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني وهذه العقود عبارة عن اتفاقية التأمين الجماعي لمحفظه التمويل ، اتفاقية التأمين الشخصي ، اتفاقية التأمين الجماعي لمحفظه التمويل العقاري ، اتفاقية خدمات التأمين الجماعي لمنسوبي البنك، اتفاقية خدمات حماية محفظه القروض الخاصة بمنسوبي البنك والترخيص بها لعام قادم، ، علماً بأن التعاملات في عام 2019م بلغت 273.8 مليون ريال سعودي . ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود . (مرفق)
8. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نبيل بن داوود الحوشان مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، وهذه الاتفاقيات عبارة عن خدمات مشتركة، اتفاقية مشاركة منتج تمام، اتفاقية مصاريف العمولات الخاصة على الودائع لأجل، اتفاقية مصاريف إيجار الفروع، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن التعاملات في عام 2019م بلغت 28.7 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود . (مرفق)

والله ولي التوفيق

مجلس إدارة بنك الجزيرة



البند السادس (مرفق)

توزيع الأرباح النقدية للمساهمين عن النصف الثاني
من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م

التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بإجمالي وقدره 246 مليون ريال سعودي بعد خصم الزكاة للأسهم المستحقة البالغ عددها 820 مليون سهم، بواقع 0.30 ريال سعودي للسهم الواحد وبنسبة 3% من القيمة الاسمية للسهم. على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم والمقيدين في سجل مساهمي البنك لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، وعلى أن يتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً. (مرفق)

توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م

البند	التفصيل
إجمالي المبلغ الموزع	246,000,000 ريال سعودي
عدد الأسهم المستحقة	820 مليون سهم
حصة السهم الواحد	30 هللة بعد خصم الزكاة
نسبة التوزيع من القيمة الاسمية للسهم	3%
أحقية الأرباح الموزعة	مساهمي البنك المالكين للأسهم يوم الاستحقاق يوم الاستحقاق والمقيدين بسجلات البنك لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العادية والتي سوف يتم الإعلان عنها لاحقاً
تاريخ التوزيع	سوف يتم الإعلان عنها لاحقاً



البند السابع والثامن

العقود مع الأطراف ذات العلاقة





إفصاح رئيس مجلس الإدارة بموجب المادة ٧١ من نظام الشركات الخاص بالمعاملات التي يكون فيها لأعضاء مجلس ادارة بنك الجزيرة ("البنك") مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

قام البنك بإجراء تعاملات متعددة مع الشركات التالية أسمائهم و الذين يعتبرون كأطراف ذات علاقة مع البنك:

أ) الاتفاقيات والمعاملات بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني، تشير الى أن إجمالي التعاملات مع شركة الجزيرة تكافل تعاوني في العام السابق بلغ ٢٧٣,٨ مليون ريال سعودي. و تعتبر هذه تعاملات مع أطراف ذات علاقة والتي يكون لعضو مجلس إدارة البنك المذكور اسمه أدناه مصلحة فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنه نائب رئيس مجلس الإدارة لبنك الجزيرة و رئيس مجلس الإدارة لشركة الجزيرة تكافل تعاوني:

● المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان (نائب رئيس مجلس الإدارة).

ب) الاتفاقيات والمعاملات بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية، تشير الى أن إجمالي التعاملات مع شركة الجزيرة للأسواق المالية في العام السابق بلغ ٢٨,٧ مليون ريال سعودي. و تعتبر هذه تعاملات مع أطراف ذات علاقة والتي يكون لعضو مجلس إدارة البنك المذكور اسمه أدناه مصلحة فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنه عضو مجلس إدارة لكل من بنك الجزيرة و شركة الجزيرة للأسواق المالية:

● الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان.

تم إرفاق قائمة مفصلة بالمعاملات التي تم إجرائها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ في الملحق ١.

المهندس/ طارق بن عثمان القسبي

رئيس مجلس الإدارة

٢٠٢٠/٠٢/٢٣ م



الملحق 1

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

بالريال السعودي	السبب	رقم تسلسلي
مبلغ المعاملات في عام 2019		
	أ	
	شركة الجزيرة تكافل تعاوني	
22,850,000	اتفاقية تكاليف وتوزيع الموارد - صافي المبلغ	1
23,873,879	بوليصة التأمين لتمويل دينار الشخصي	2
28,090,965	بوليصة التأمين للرهن العقاري	3
2,350,754	بوليصة للتأمين على الحياة	4
716,515	بوليصة التغطية الائتمانية للموظفين	5
8,565,642	مصاريف العمولات الخاصة	6
10,728,684	مطالبات مستلمة	7
1,169,193	توزيعات فائض مستلمة	8
99,895,417	بيع صكوك	9
75,551,730	المشاركة في مزاد مكتب ادارة الصكوك من خلال بنك الجزيرة	10
273,792,777		
	ب	
	شركة الجزيرة للأسواق المالية	
3,390,900	إتفاقية خدمات مشتركة	1
1,158,798	مصاريف العمولات الخاصة على الودائع لأجل	2
13,532,368	دخل العمولات الخاصة من ايداعات اسواق المال	3
7,983,033	مصاريف إيجار الفروع	4
2,623,822	أتعاب صناديق الامانة	5
28,688,921		

5

Head Office: Jeddah - Saudi Arabia

المركز الرئيسي: جدة - المملكة العربية السعودية

A Saudi Joint Stock Company - Fully Paid Capital SAR 8,200,000,000

Tax Identification Number: 300000226900003

King Road, P.O. Box 6277, Jeddah 21442

Telephone: +966 12 6098888 - Fax +966 12 6098881 - C.R. No. 4030010523

Website: www.baj.com.sa

شركة مساهمة سعودية - رأس المال 8,200,000,000 ريال مدفوع بالكامل

رقم التعريف الضريبي: 300000226900003

طريق الملك - ص.ب 6277 جدة 21442

هاتف: +966 12 6098888 - فاكس: +966 12 6098881 - س.ت. 4030010523

موقع الكتروني: www.baj.com.sa

تقرير تأكيد محدود مستقل لمساهمي بنك الجزيرة (شركة سعودية مساهمة)

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود مشترك لبنيان ما إذا كان قد لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أدناه ("الموضوع") لم يتم الإفصاح عنه، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة ("الضوابط") المشار إليها أدناه.

الموضوع

يتعلق موضوع ارتباط التأكيد المحدود المشترك بالإفصاح المرفق في الملحق ١ ("الإفصاح") الذي أعدته الإدارة وقدمه رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة ("البنك") فيما يتعلق بالمعاملة بين عضو من أعضاء مجلس الإدارة مع البنك التي حدثت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م لعرضه على الجمعية العامة للبنك التزاماً بمتطلبات الضوابط ذات الصلة المبينة أدناه.

الضوابط ذات الصلة

المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار ("الوزارة") (١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م).

مسئولية الإدارة

إن الإدارة ورئيس مجلس إدارة البنك هم المسؤولون عن إعداد الإفصاح وفقاً للضوابط المطبقة ذات الصلة، ومسؤولون أيضاً عن اختيار الأساليب المستخدمة لتحديد المعاملات وفق الضوابط المطبقة ذات الصلة. كما أن الإدارة ورئيس مجلس إدارة البنك هم المسؤولون عن إعداد ومتابعة أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض المعلومات الواردة في الإفصاح والتأكد من خلوها من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، واختيار وتطبيق الضوابط الملائمة والاحتفاظ بسجلات مناسبة وعمل تقديرات معقولة تبعا للظروف.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي تقديم استنتاج تأكيد محدود حول الموضوع أعلاه بناءً على ارتباط التأكيد المشترك الذي قمنا به وفقاً للمعيار الدولي حول ارتباطات التأكيد الأخرى بمنأى عن المراجعات أو الفحوصات للمعلومات المالية التاريخية ("معيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠") والمعتمد في المملكة العربية السعودية والشروط والأحكام المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع البنك.

لقد صُممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه، لم نقدم جميع الأدلة التي كان من الممكن أن تكون مطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد. تعتمد الإجراءات المنفذة على حكمنا المهني بما في ذلك مخاطر وجود أخطاء جوهرية في الموضوع، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أخذنا في الاعتبار فاعلية ضوابط الرقابة الداخلية التي تتبعها الإدارة عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، ولم يكن ارتباط التأكيد مصمماً لتقديم تأكيد حول فاعلية تلك الضوابط الداخلية.

الاستقلالية ومراقبة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين ومجلس معايير آداب وسلوك المهنة للمحاسبين المهنيين والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية والسلوك المهني. كما أننا مستقلون عن البنك وفقاً للوائح السلوك والأخلاقيات المهنية ذات الصلة والمعتمدة في المملكة العربية السعودية.

تطبق مؤسستنا المعيار الدولي لضبط الجودة ١، وبالتالي فإننا نحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

ملخص الإجراءات

إن الإجراءات المتبعة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتعد أقل في مداها عن ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه فيما لو قمنا بإجراء ارتباط تأكيد معقول.

تضمنت إجراءاتنا:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على قائمة رئيس مجلس الإدارة التي تشمل كل نوع من الأعمال والعقود التي نفذها أي من أعضاء مجلس الإدارة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح البنك خلال السنة.
- مراجعة قرار مجلس الإدارة والذي يتضمن إشعار العضو لمجلس الإدارة عن الأعمال والعقود التي يقوم بها وأن عضو مجلس الإدارة المعني لم يصوت على القرار الصادر في هذا الشأن.
- الحصول على الموافقات المطلوبة على المعاملات المتضمنة في الإفصاح.

كما أننا لم نقوم بأي إجراءات مراجعة أو فحص للمعاملات التي نفذها البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م والتي كان لأي من أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية بها بشكل مباشر أو غير مباشر وللسجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخلاص الإفصاح منها. وبالتالي، فإننا لا نبدي مثل هذا الرأي.

استنتاج التأكيد المحدود

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود المشترك التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الإفصاح المرفق لبنك الجزيرة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م لم يتم إعداده وفقاً للمادة (٧١) من نظام الشركات الصادرة عن وزارة التجارة والاستثمار (١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥م).

القيود على استخدام تقريرنا:

تم إعداد تقريرنا بناءً على طلب إدارة البنك لعرضه على المساهمين بالجمعية العمومية وذلك وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر.

عن / إرنست ويونغ
(محاسبون قانونيون)

احمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني

رقم الترخيص ٣٥٦

٨ رجب ١٤٤١ هـ

٣ مارس ٢٠٢٠ م

جدة





تقرير لجنة المراجعة
للجمعية العامة للبنك
عن عام 2019م



1. تمهيد:

يسر لجنة المراجعة ببنك الجزيرة أن تقدم لمساهمي البنك الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م والمتضمن تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في نظام الشركات ولوائحه التنفيذية، ورأيها في شأن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في البنك وما قامت به اللجنة من أعمال ومهام تدخل في نطاق اختصاصها وذلك تمشياً مع الأحكام التي اشتمل عليها نظام الشركات وبناء على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

2. اختصاص لجنة المراجعة :

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال البنك، ولها في سبيل ذلك حق الإطلاع على سجلاته ووثائقه وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، وتؤدي اللجنة مهامها المعتمدة بما في ذلك الإشراف على مجموعة المراجعة الداخلية ومجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال بالبنك ودراسة تقاريرهما، ودراسة نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية، والسياسات المحاسبية المتبعة والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي حسابات البنك، ودراسة تقارير الجهات الرقابية بشأن التزام البنك بالأنظمة والتعليمات، ووضع الآليات المناسبة التي من خلالها يتمكن العاملون في البنك من تقديم ملاحظاتهم بشأن أي تجاوز للأنظمة الداخلية، وترفع اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة.

ووفق ما أوكل لها من مهام ومسئوليات بحسب لائحة وقواعد عملها، فإن لجنة المراجعة تقوم بدور أساسي وهام في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بواجباته فيما يخص سلامة القوائم المالية للبنك ومؤهلات واستقلالية مراجعي حسابات البنك، وأداء ضوابط وإجراءات الإفصاح بالبنك وفعالية مجموعة المراجعة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين وتقييم وفحص كفاية أنظمة البنك المحاسبية الداخلية والضوابط المالية، والتزام البنك بالسياسات الأخلاقية.

وتتكون لجنة المراجعة في بنك الجزيرة من رئيس يتم اختياره من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وعضوين مستقلين على الأقل من خارج المجلس من ذوي الخبرة والمعرفة، وتعقد اللجنة أربعة اجتماعات على الأقل في العام، ويحضر اجتماعات لجنة المراجعة كل من رئيس مجموعة المراجعة الداخلية ومسؤول الإدارة المالية ورئيس مجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال بشكل مستمر، كما ويحضرها الرئيس التنفيذي وكبار المديرين التنفيذيين عند الحاجة.



3. لائحة وقواعد عمل لجنة المراجعة :

وفق خطة البنك لمواءمة متطلبات الحوكمة، فقد روعي إعادة صياغة لائحة وقواعد عمل اللجنة بما يتوافق مع أحكام النظام المرعية والمتطلبات التنظيمية، وجرى إقرارها من قبل الجمعية العامة للبنك التي عقدت بتاريخ 19 ربيع الآخر 1441 هـ الموافق 16 ديسمبر 2019م.

4. أعضاء لجنة المراجعة :

تم اختيار أعضاء لجنة المراجعة لدورة المجلس الممتدة من 01 يناير 2019م وحتى 31 ديسمبر 2021م في اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة في تاريخ 12 ربيع الثاني 1440 هجري الموافق 19 ديسمبر 2018م، وتضم اللجنة في عضويتها كل من:

إسم عضو اللجنة	صفة العضوية
الأستاذ / عادل دهلوي	رئيس اللجنة
الأستاذ/ فواز الفواز	عضو اللجنة – من خارج المجلس
الأستاذ / طه أزهرى	عضو اللجنة – من خارج المجلس

5. اجتماعات اللجنة :

عقدت اللجنة خلال العام 2019م (6) ستة اجتماعات وفقاً للتالي:

اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام 2019م

إسم عضو اللجنة	الاجتماع 1 28 يناير	الاجتماع 2 20 مارس	الاجتماع 3 15 أبريل	الاجتماع 4 21 يوليو	الاجتماع 5 10 سبتمبر	الاجتماع 6 20 أكتوبر
الأستاذ / عادل دهلوي- رئيس اللجنة	√	√	√	√	√	√
الأستاذ/ فواز الفواز	√	√	√	√	√	√
الأستاذ / طه أزهرى	√	√	√	√	√	x



6. مهام لجنة المراجعة وأبرز أنشطتها خلال العام 2019 م :

خلال العام 2019م قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة، وفيما يلي ملخص لأهم الأعمال:

• القوائم المالية:

قامت لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية الربعية والسنوية للبنك حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع الإدارة المالية والمراجعين الخارجيين واستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات المؤثرة وكفاية الإفصاحات ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية وبحث كافة الجوانب ذات الصلة والحصول على إفادة المراجع الخارجي بشأن تعاون إدارة البنك من ناحية تقديم جميع المستندات المطلوبة والإجابة على استفساراتهم وبعد المناقشات وتأكيد المراجعين الخارجيين على عدم وجود ملاحظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية، أبدت اللجنة رأيها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بشأنها.

• المراجعين الخارجيين:

قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات للبنك وذلك بعد دراستها للعروض المقدمة حيث أقرت الجمعية العامة للبنك التي عقدت بتاريخ 11 شعبان 1440هـ الموافق 16 أبريل 2019م تعيين كل من مكتب إرنست ويونغ وكذلك شركة كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، كمراجعين الحسابات للبنك وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2019 م وتحديد أتعابهما.

وأقرت لجنة المراجعة الخطة المقدمة من المراجعين الخارجيين لمراجعة أعمال البنك، وكذلك ناقشت اللجنة مع المراجعين الخارجيين خطاب الإدارة السنوي والملاحظات الصادرة ووجهت الإدارات المعنية بتنفيذ ومتابعة الخطط التصحيحية.

• المراجعين الداخليين:

اعتمدت اللجنة خطة عمل المراجعة الداخلية السنوية كما اعتمدت الخطة الاستراتيجية الشاملة للأعوام الثلاث القادمة. كذلك قامت اللجنة بمتابعة ومراجعة التقارير الدورية الصادرة من إدارة المراجعة الداخلية بالبنك ومتابعة مدى التقدم في تنفيذ الخطط المعتمدة والنظر في أبرز الملاحظات وإعطاء التوجيهات اللازمة لمعالجة أوجه القصور.

• الالتزام:

قامت اللجنة بمناقشة التقارير الدورية لمجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإقرار الخطة السنوية، ومتابعة كفاية الجهود المبذولة لرفع مستوى الالتزام والنظر في أبرز الملاحظات وتقارير فحوص الجهات التنظيمية وحالات عدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات وإبداء توصياتها.

7. نتائج المراجعة الداخلية السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك :

ينتهج البنك إطاراً رقابياً داخلياً مبنياً على ثلاث خطوط دفاعية، وتقوم الإدارات المختلفة وقطاعات الأعمال في البنك بموائمة أنشطتها بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح الموضوعة والمعتمدة من الجهات المختصة كخط دفاع أول، في حين تقوم إدارات الرقابة الداخلية المتمثلة بمجموعات الالتزام وإدارة المخاطر والإدارة المالية وأمن وسرية المعلومات بدور خط الدفاع الثاني وتعنى بتقييم وقياس ومراقبة مستويات المخاطر المختلفة على صعيد العمليات اليومية وعمليات الائتمان وأمن المعلومات لضمان التماسكي مع الضوابط التي وضعت وبهدف إيفاء البنك بالمتطلبات النظامية، وترفع هذه الإدارات تقارير دورية للجان الإدارية الداخلية ولجان المجلس الفرعية ومن ضمنها لجنة إدارة المخاطر ولجنة الالتزام، وتقوم مجموعة المراجعة الداخلية بمهام خط الدفاع الثالث والمعنى بإجراء الفحوص والمراجعات اللازمة التي تكفل التزام البنك ومنسوبيه بسياسات البنك المعتمدة بناءً على أعمال مجموعة المراجعة الداخلية والمنفذة خلال السنة المالية 2019م والتي غطت الأقسام الأساسية بالبنك.

وبشكل عام، فقد تم التأكد بدرجة معقولة من فاعلية إجراءات ونظم الرقابة الداخلية من حيث تغطية تلك الإجراءات الجوانب الرقابية الهامة والتي تؤثر بشكل جوهري على قيام البنك بالوصول إلى أهدافه بكل سلاسة وسهولة.

8. رأي لجنة المراجعة عن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية :

تضطلع الإدارة التنفيذية بمسئولية وضع والحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال في البنك يشمل كافة السياسات والإجراءات والعمليات التي تم تصميمها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. لقد تم تصميم نظام متكامل للرقابة الداخلية بالبنك على النحو الموصى به من قبل الجهات التنظيمية والرقابية ويقوم البنك بتقييم ومراقبة نظام الرقابة الداخلية من خلال إدارات البنك الرقابية واللجان المعنية. وبناء على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة من قبل مجموعة المراجعة الداخلية ومجموعة الالتزام ومجموعة المخاطر وتقارير المراجعين الخارجيين واستناداً على التأكيدات والإفصاحات السنوية التي تم الحصول عليها من الإدارة التنفيذية، فإن لجنة المراجعة ترى أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به حالياً يعمل بفعالية ولا يوجد ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية للعام المالي المنصرم. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

رئيس لجنة المراجعة
عادل سعود دهلوي



